



الأمانة العامة  
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/06-خ(14151)

كلمة

سعادة السفير د. علي صالح موسى  
القائم بأعمال المندوب الدائم للجمهورية اليمنية  
رئاسة الدورة العادية (162)

في الجلسة الافتتاحية  
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين  
في دورته غير العادية

القاهرة:

الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

## أصحاب السعادة المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية

### الحضور الكريم

في مستهل أعمال هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين أتوجه بالشكر الجزيل للمندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لطلبها عقد هذه الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين لبحث ومناقشة القوانين غير الشرعية الخطيرة التي أقدمت الكنيست الإسرائيلي على إقرارها والتي تؤدي إلى حظر أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة ، ولمناقشة الخطوات اللازمة اتخاذها لحشد الدعم الدولي للتصدي لها .

وأقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة لعملها الدؤوب في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

السادة المندوبون الدائمون

اسمحوا لي أن أُعبّر في بداية كلمتي عن موقف الجمهورية اليمنية والمتضمن إدانتها الشديدة لتبني الكيان الإسرائيلي قوانين تحظر وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا) من ممارسة نشاطاتها وأعمالها الإنسانية وأنّ هذه الممارسات تمثل تعسفاً وتقويضاً جديداً لمبادئ وقوانين العمل الإنساني و لها تبعات إنسانية بالغة الخطورة في زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

وتجدد دعوة المجتمع الدولي، ومجلس الأمن الدولي لوضع حدّ لهذه الممارسات والجرائم اليومية عبر إعلان وقف إطلاق نارٍ فوريٍّ يضمنُ للشعب الفلسطيني أمنه واستقراره وحقوقه المشروعة وفق حلّ الدولتين ومبادرة السلام العربية والقرارات والمواثيق الدولية.

وتؤكد الجمهورية اليمنية دعمها الكامل لوكالة "الأونروا"، ودعم استمرار عملها وممارستها لدورها الإنساني المهم في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني لتجنب العواقب الكارثية الناتجة عن حجب الإغاثة الإنسانية عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة واستخدامها أداة حربٍ ضدهم في انتهاكٍ خطيرٍ لحقوقهم وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

السادة المندوبون الدائمون

إنّ إقدام الكنيست الإسرائيلي على إقرار قوانين تحظر أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنع موظفيها من الحصول على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية يُعْتَبَرُ انتهاكاً للقانون الدولي ولإلتزامات إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة كما أنّ حظر أنشطة " الأونروا" سيؤدي إلى آثارٍ وعواقبٍ إنسانيةٍ مأساويةٍ بحرمان ملايين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا من خدماتها الضرورية ، فخدمات الوكالة ليست مجرد وكالة للمساعدات بل تقدمُ التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحماية للاجئين الفلسطينيين، فلا يمكن الاستغناء عنها كما أنّهُ لا يمكن تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحققهم في العودة إلى مناطقهم وبيوتهم الذي يكفله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و نطالب بتحريك المجتمع الدولي بشكلٍ فوريٍ للتصدي للممارسات الإسرائيلية العدوانية ولما اقدمت عليه بحق الأونروا ، هذه الوكالة التي تعزز التنمية البشرية والكرامة والحقوق ، ولدعمها يجب فرض إجراءات حازمة وراعية تضمن توفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل ولمنظمات الأمم المتحدة والجهات الإغاثية.

السادة المندوبون الدائمون

حظر عمل وكالة (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان الشعب الفلسطيني من الحصول على المساعدات الإنسانية هو انتهاك خطير للقانون الدولي وهو جزء من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني و استهتار بالمجتمع الدولي والأمم

المتحدة فعلى مجلس الأمن التصدي الحازم للجرائم والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة حيث أنها لا تكتفي بارتكاب الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل بل والوقوف ضد الجهود الرامية للتخفيف من المعاناة التي تنتهجها السياسات والممارسات الإسرائيلية وتهدف إلى تقويض المزيد من الحقوق الفلسطينية، لا سيما حق العودة، وإلى فرض سياسة عقاب جماعي ضد الشعب الفلسطيني، بالتزامن مع استمرار جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي يرتكبها كل دقيقة و ساعة بحق الفلسطينيين على مرأى العالم أجمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.